الأمم المتحدة

A/60/PV.25

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٥**
الخميس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1)

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة، الذي يشمل الأنشطة المتعددة الوجوه لجميع مؤسسات الأمم المتحدة. في الحقيقة أن هذه السنة سنة شكلت تحديا أكبر وكانت الأكثر إنتاجا وحسما في تاريخ الأمم المتحدة. اتخذ الأمين العام والمنظمة خطوات جريئة وعملية في بضعة ميادين هامة – أي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وأيضا الإصلاحات المؤسسية.

قبل أسبوعين شهدنا اجتماع القمة التاريخي للأمم المتحدة. ووثيقته الختامية، بعبارات الأمين العام، هي ''صك جيد لترشيد الأمم المتحدة لتواجه التحديات الجديدة الكثيرة في القرن الحادي والعشرين''. والآن يجب علينا أن نتخذ إجراء منسقا لنغتنم على نحو تام هذه الفرص الجديدة.

تؤكد كازاخستان على الحاجة الملحة إلى التعامل مع التحديات العالمية الماثلة أمام نزع السلاح وعدم الانتشار. وكما نعرف نحن جميعا، فإن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ فشل في إنشاء آلية متوازنة وشاملة تعزز نظام عدم الانتشار الدولي وتسهل بلوغ هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولكن مما يبعث على القلق الأكبر هو الافتقار إلى توصيات واضحة بشأن المسألتين الملحتين، مسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح، في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥.

واليوم، فإن التحديات والتهديدات، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالانتشار غير المسيطر عليه للأسلحة النووية وبالمجازفة بانتقالها إلى الإرهابيين، قد تضاعفت. إن إزالة تلك التهديدات تتطلب اتخاذ إجراء مشترك وحسن التنسيق وفعال على جميع المستويات. إننا نعتقد أن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ينبغي توخيه مع الامتثال الصارم لمعايير القانون الدولي، ونحن نتطلع إلى الإكمال المبكر لاتفاقية شاملة ضد الإرهاب الدولي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-53259 (A)

نحن نؤيد أيضا إضفاء الطابع العالمي على آليات المعاهدات المكافحة للإرهاب وتعزيز تلك الآليات. وتوقيع كازاخستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي تأكيد مجدد عملي على ذلك الموقف.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ استضافت كازاخستان اجتماعا عقدته لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ونرى أن من المهم أن اجتماع اللجنة دعي إلى عقده بالاشتراك مع رابطة الدول المستقلة الواقعة في قلب القارة الأوروبية – الآسيوية. تتصل الأنشطة المكافحة للإرهاب في منطقتنا اتصالا وثيقا بالجهود لمنع الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. وتولي أغلبية المنظمات في المنطقة اهتماما خاصا لتطوير التعاون في أنشطة مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن التجربة التي اكتسبناها في العملية قد تتضح الفائدة منها للجنة مكافحة الإرهاب.

وبالنسبة إلى كازاخستان فإن لجنة بناء السلام المقترحة خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي لها أن تسعى، باعتبار ذلك مهمتها الرئيسية، إلى منع تكرار حدوث حالات يؤدي فيها الافتقار إلى استراتيجية لبناء السلام إلى تصعيد الصراعات الداخلية، وفي النهاية إلى مزيد من فقد الدول لقدرتها على أداء وظائفها السيادية على نحو فعال ومتسم بالمسؤولية.

ويعمل بلدنا بنشاط بشأن مسائل متعلقة بالمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. هذا المؤتمر مكان لتبادل الآراء في الأمن الآسيوي. ومما يبعث على التشجيع أن نرى أن عملية المؤتمر تكتسب الزخم وتصبح حقا أداة هامة من أدوات الدبلوماسية الوقائية.

وينبغي أن يصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عنصرا مركزيا من جهود المجتمع الدولي لإنهاء الفقر والصراع وعدم الاستقرار والإرهاب. يجب أن تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا التعاون الدولي عناصر رئيسية في النهج الوقائي حيال الأمن الجماعي. والتقرير الوطني الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نشر مؤخرا بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية كازاخستان، يشير إلى أن أمتنا حققت فعلا عددا من الأهداف، وبخاصة فيما يتعلق بتعميم التعليم واستئصال شأفة الفقر والنهوض بالقضايا المتعلقة بالانتماء الجنسي. ونحن أيضا على وشك تحقيق أهداف هامة في بعض الميادين الأخرى.

ونشيد بالأمم المتحدة وبوكالاتها المتخصصة على المساعدة التي قدمتها في تناول آثار الكوارث البيئية في منطقة بحر الآرال وفي منطقة سيميبالاتينسك. المشاكل في هاتين المنطقتين عالمية النطاق، بالنظر إلى أن لها أثرا سلبيا في صحة وسبل معيشة الناس في مناطق أخرى من العالم. وفي هذا السياق نطلب من المجتمع الدولي أن يؤيد مشروع قرار في الدورة الحالية للجمعية العامة قدمته كازاخستان بشأن منطقة سيميبالاتينسك.

ونعتقد أن الحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية تنبغي مراعاتها تماما، كما أوضحه بخطوط عامة برنامج عمل ألماتي. ولهذا السبب فإن كازاخستان مرتاحة لتضمن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ أحكاما بشأن تحسين قدرة النقل للبلدان غير الساحلية وبشأن وصولها إلى أسواق العالم. وابتغاء تحفيز عملية التنفيذ لبرنامج عمل ألماتي فإن حكومة كازاخستان عقدت، مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اجتماعا رفيع المستوى بشأن دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي في آذار/مارس الماضي. ونعتبر هذا الاجتماع إسهاما كبيرا في تنفيذ هذا البرنامج عن طريق الشراكات المعززة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وتعتقد كازاخستان أن سيادة القانون ذات أهمية كبيرة في العلاقات الدولية. إننا نجد صلة وثيقة بين تنمية كازاخستان وإضفاء الطابع الديمقراطي الأقوى على مجتمعنا، على أساس احترام حقوق وحريات كل فرد. ولذلك فإن كازاخستان تؤيد تعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات حقوق الإنسان للأمم المتحدة. ونأمل أملا مخلصا في أن يكون قصد هذه التغييرات النهوض بحقوق وحريات المواطنين وضمان الامتثال لمبدأي عدم التدخل ومساواة الدول في السيادة.

وبينما نؤيد عملية الإصلاح نعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي أن تولى الأولوية للجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية والصانعة للقرار والتمثيلية لمنظمتنا.

ويود وفد بلدي أن يعيد القول إن مسألة حساسة كمسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تحل على أساس أوسع اتفاق ممكن. ونحن مقتنعون بأن توسيع مجلس الأمن، وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل وعلى أساس إسهامات الدول المعنية صوب تنمية اقتصاد العالم والأمن العالمي، يخدم مصالح الدول الأعضاء.

وترحب كازاخستان بإنشاء لجنة دائمة معنية بالمنظمات الإقليمية. ونأمل في أن يسهم التعاون المحسن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في نظام الأمن الجماعي.

والحوار بين الأديان جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى النهوض بثقافة السلام وبالحوار بين الحضارات وبالقيم المشتركة التي ذكرها إعلان الألفية بخطوط عامة. ونعتقد أن الاجتماع غير الرسمي بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام، الذي عقد ضمن إطار اجتماع قمة ٢٠٠٥ في نيويورك والذي شاركت كازاخستان في تبنيه، أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الحوار بين الأديان.

ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على تقديمه التأييد لمبادرات بلدنا في هذا الميدان. لقد بادرت كازاخستان بعقد مؤتمر لقادة الأديان العالمية والتقليدية. والمؤتمر الثاني لقادة الأديان العالمية والتقليدية سيعقد السنة القادمة في أستانا. وسنناقش موضوع الأديان والمجتمع والأمن الدولي. وتتوقع كازاخستان أن يشارك في المؤتمر ممثلون لمحافل أخرى ناشئة، مثل تحالف الحضارات.

ويعرف شعبنا أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وهي الأركان الرئيسية الثلاثة لعالم اليوم، ليست مفاهيم مجردة. إننا ندرك أن النجاح في نهاية المطاف في تحقيق أهدافنا سيضمن عن طريق تعبئة الموارد وتوفير أقصى قدر من التأييد من جميع أعضاء المجتمع الدولي. وكازاخستان تشارك بنشاط ومسؤولية في جميع النشاطات الرئيسية للأمم المتحدة، وفي السنوات الأخيرة بدأت بتحمل قدر أكبر من المسؤولية بتقديم تبرعات مالية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

السيد جان يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أستهل بياني بشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال الأمم المتحدة. يستعرض التقرير الأعمال خلال السنة المنصرمة ويتضمن مجموعة من التوصيات بشأن الطرق للتصدي للتحديات التي تواجهنا اليوم. وأود أن أركز على ثلاث نقاط فيما يتعلق باجتماع القمة الذي عقد مؤخرا.

أولا، فيما يتعلق بتنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع القمة تصادف هذه السنة الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. والوثيقة الختامية، التي اعتمدها اجتماع القمة قبل أسبوعين، تعكس فهما مشتركا من جانب جميع الجهات وتشير إلى اتجاه أعمال الأمم المتحدة مستقبلا. وحاليا المهمة الأهم هي تنفيذ الوثيقة الختامية بفعالية، من أجل ترجمة الكلمات إلى واقع. هذا هو تحد مروع، يتطلب التعاون التام من الجميع. وتنطوي الوثيقة الختامية على جوانب كثيرة.

ولذلك، ينبغي أن يسير تنفيذها على جميع الجبهات، ولكن ينبغي أن تتبع أيضا ترتيبا حسب الأولويات. وبينما ينبغي أن يوضع التركيز على مسائل معينة ينبغي أن تبذل الجهود في ميادين أخرى بالتوازي.

ونعتقد أن التنمية، في تنفيذ الوثيقة الختامية، ينبغي أن تشغل مكانا رئيسيا ومركزيا. ينبغي بذل الجهود القصوى لتلبية حاجات البلدان النامية، خصوصا البلدان الأفريقية، ابتغاء إعطاء حيوية جديدة للجهود الإنمائية وتمكين البلدان النامية من استمداد فائدة حقيقية من اجتماع القمة.

وتؤيد الصين الإنشاء السريع للجنة بناء السلام، وتعتقد أنه ينبغي لها أن تبدأ بأداء وظيفتها في أقرب وقت ممكن من أجل إقامة صلة قوية فيما بين جهود الأمم المتحدة في ميادين حفظ السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع والتنمية. والاتفاق على إنشاء هذه اللجنة إنجاز رئيسي لاجتماع القمة. إنها ستؤدي دورا إيجابيا في الإعمار السلمي في مناطق الصراع. وندعو إلى إنجاز هذه المهمة بأقرب وقت ممكن.

والإرهاب تهديد مشترك لجميع البلدان. إننا نؤيد الإكمال المبكر للمفاوضات بشأن اتفاقية شاملة ضد الإرهاب ونحن على استعداد للعمل بنشاط مع جميع البلدان لتحقيق هذا الهدف.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة فإننا نتطلع إلى تلقي التقرير ذي الصلة الذي سيوزعه الأمين العام. والإصلاح الضروري للتنظيم داخل الأمانة العامة سيفضي إلى تحسين فعالية منظمتنا، لجعلها أكثر قدرة على خدمة مصالح الدول الأعضاء. وتدابير الإصلاح ينبغي أن ترمي إلى تعزيز القدرة الإدارية للأمانة العامة وإلى تأمين ضمان حقوق الدول الأعضاء. ونأمل في أن تستمر المناقشات بشأن تقرير الأمين العام سعيا إلى تحقيق توافق الآراء.

تمت الموافقة في اجتماع القمة على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. بيد أن اختلافات كبيرة لا تزال قائمة فيما يتعلق بنموذجه المحدد وحجمه وتشكيله. وأسباب هذه الاختلافات تتعلق بتسييس مسائل حقوق الإنسان وبالكيل بمكيالين. إننا نأمل في أن تستطيع الدول، في المشاورات القادمة، أن تتخذ نهجا بناء للحد من الاختلافات ولزيادة الفهم المشترك وللتوصل إلى الحلول المناسبة.

وتبقى اختلافات في الآراء فيما يتعلق ببعض المسائل المحددة في الوثيقة الختامية. من المستحيل حل الاختلافات المبدئية في وقت قريب. ومن الأهمية البالغة أن يراعي كل طرف شواغل الأطراف الأخرى وأن يلجأ إلى المشاورات المتمهلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالسلام والأمن شهدت هذه السنة المنصرمة، كما يرد في التقرير، التقدم والنكسات، ليس بالنسبة إلى الأمم المتحدة فقط ولكن بالنسبة إلى العالم أيضا. وتواصل الأمم المتحدة أداء دور هام في المساعدة على حل قضايا العراق والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأفغانستان وهايتي. وأحرز النجاح في سيراليون وبوغنفيل وتيمور – ليشتي. بيد أن المحاولات في مناطق كثيرة لترع فتيل التوترات أدت إلى طرق مسدودة، وحدثت تراجعات أيضا.

لقد دخلت العملية الانتقالية السياسية في العراق في مرحلة رئيسية، بإحراز التقدم في وضع الدستور. وينبغي للأطراف المعنية أن تحسن بسرعة حالة الأمن في العراق وأن تعزز الصفة التمثيلية للعملية السياسية العراقية وشمول تلك العملية وأن تساعد الشعب العراقي على إعمار بلده. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا نشيطا في الاستعدادات لإجراء انتخابات عامة وفي تشجيع المصالحة الوطنية.

شهدت مؤخرا عملية السلام في الشرق الأوسط تطورات إيجابية. وبالتعاون مع الجانب الفلسطيني نجحت إسرائيل في إكمال انسحابها من غزة ومناطق في الضفة الغربية. ولذلك مغزى إيجابي فيما يتعلق بتحقيق التقدم في المحادثات بين الطرفين وحل الصراع. ونأمل في أن ينتهز الطرفان هذه اللحظة الميمونة وأن يعيدا عملية السلام الإسرائيلية والفلسطينية إلى مسار خارطة الطريق في أقرب وقت ممكن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أكرم (باكستان).

خلال السنة المنصرمة واجهت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تحديات على نطاق لا سابقة لها. ينبغي لكل البلدان، خصوصا البلدان المتقدمة النمو، أن توفر قدرا أكبر من التأييد السياسي للأمم المتحدة من ناحيتي القوات والموارد حتى يكون من الممكن القيام على نحو فعال بعمليات حفظ السلام.

وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة لتعزيز انتشارها السريع وقدرتها على الاستعداد في المجال الاستراتيجي، وتؤيد الجهود المبذولة بتوجيه من مجلس الأمن ابتغاء التعبئة التامة لموارد المنظمات الإقليمية المعنية.

ثالثا، فيما يتعلق بقضية التنمية يؤكد الأمين العام مرة أخرى في تقريره على أهمية التنمية. وكما يقول في تقريره،

”وجيلنا هو أول جيل تتوافر له المعرفة والموارد للقضاء على الفقر المدقع، ومن ثم لم يعد هناك أي عذر لترك ما يزيد على بليون من إخواننا من بني البشر في هذه الحالة.“ (A/60/1، الفقرة ٤)

وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التزام رسمي تعهدت به كل البلدان في اجتماع القمة، والقيام بذلك هو تجسيد الأمل الذي وضعه مئات الملايين من الناس في الأمم المتحدة. واليوم تقوم الحاجة الملحة إلى زيادة تعميق الإصلاحات من أجل جعل النظام الاقتصادي الدولي وأحكامه أكثر إنصافا وعدلا وأكثر عكسا لشواغل البلدان النامية، لدفع عملية العولمة الاقتصادية في اتجاه التوازن والفائدة العالمية ونشوء الحالات التي يكسب فيها الجميع.

ولذلك من الضروري إيجاد بيئة مالية وتجارية مواتية للبلدان النامية، والحد من أعباء الديون الواقعة عليها وتعزيز قدرتها على المشاركة في الشؤون الاقتصادية الدولية حتى تستطيع أن تستفيد حقا من العولمة الاقتصادية. وفي نفس الوقت ينبغي للبلدان النامية أن تجمع جهودها وأن تختار النماذج الإنمائية على ضوء ظروفها الوطنية، وأن تقوي التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن تحسن تدريجيا موقفها غير المؤاتي فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية. لقد تم فعلا التوصل إلى توافق آراء عريض على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف في دور الأمم المتحدة – وهي نقطة أعيد التأكيد عليها في الوثيقة الختامية.

وبعد ستين سنة من التجارب والبلايا فإن أهمية دور الأمم المتحدة في السلام والتنمية بينة بذاتها. وتسونامي الذي حدث في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كان كارثة ذات أبعاد لا سابقة لها، ألحقت الأضرار بـ ١٤ بلدا على قارتين. ومؤخرا ضربت جنوب الولايات المتحدة أعاصير، واحد بعد الآخر، مخلفة التدمير ومسببة الضحايا، مما تجاوز التنبؤات. ولكن في الحالتين، وفرت حكومات ومنظمات دولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، وأعضاء في المجتمع المدني أقصى ما أمكنها من المساعدة وحشدت بسرعة موارد على نطاق واسع لتوفير الإعانات الإنسانية. يثبت ذلك أن المجتمع الدولي لديه القدرة على القيام بإجراءات جماعية بسرعة وفعالية للتصدي للتحديات الرئيسية.

سيتوقف دور الأمم المتحدة على الجهود الجماعية والإسهامات في تعددية الأطراف من جانب جميع الأطراف وعلى الجهود للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في اجتماع

القمة بإصلاح الأمم المتحدة. ولن تستطيع الأمم المتحدة أن تحسن فعاليتها وأن تعزز دورها الريادي في الشؤون الدولية وأن توطد قدرتها على التصدي لكل أشكال التهديدات والتحديات إلا على هذا النحو.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1) تتيح لنا سنويا فرصة قيمة جدا لتقييم التطورات التي تؤثر في الحالة الدولية وإجراءات الأمم المتحدة لمعالجتها. ويوفر تقرير الأمين العام مرة أخرى للجمعية العامة بيانا شاملا مصاغا بعناية بالتحديات التي ووجهت، والمهام المنجزة والأهداف التي ينبغي تحقيقها في مسعانا الجماعي. وعن طريقه يشاطرنا تصوره الحاد للوقائع الراهنة وللتهديدات الماثلة أمامنا ولكيفية تصدينا الجماعي لها على خير وجه وبالطريقة الأكثر فعالية والأقل إرهاقا على المستوى الفردي.

هذه الدورة الخاصة التي تعقدها الجمعية العامة هي، على نحو من الأنحاء، تتويج لتلك العملية. قبل أسابيع قليلة التقى قادتنا السياسيون هنا في اجتماع عام رفيع المستوى واتفقوا على مجموعة من الأهداف الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الإصلاح المؤسسي للمنظمة. في حالات كثيرة تم التوصل إلى اتفاقات على أساس مبادئ عريضة، وسيتعين على الجمعية العامة أن تستكملها بإضافة تفاصيل إليها خلال المناقشة الموضوعية لهذه الدورة.

وعلى الرغم من أن النتائج النهائية للاجتماع العام الرفيع المستوى لم تكن بعيدة المدى كما توقعت أغلبية الدول الأعضاء فإن وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠) تشكل منهاجا أصغر لجهودنا المستمرة لتشجيع الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه ولتقوية المنظمة. وذلك سيتطلب أن نعتمد نهجا متطلعا قدما بوضوح حيال أعمال هذه الدورة.

ومن ناحية التنمية اعترف المجتمع الدولي بأن جهوده الحالية ليست كافية وبأن ثمة حاجة ملحة إلى مضاعفة تلك الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفقا للموعد الزمني المتفق عليه، وهو ٢٠١٥. من الضروري تحقيق زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وثمة حاجة ملحة إلى توفر مصادر مبتكرة لتمويل التنمية.

وكما قال الرئيس دا سيلفا في بيانه في الاجتماع العام الرفيع المستوى،

> ”... يتعين علينا أن نتخذ خطوات فورية وشجاعة في هذا الصدد. ولا بد من التوسع كثيرا في الموارد المتاحة لمكافحة الفقر والجوع؛ كما نحتاج إلى توفير فرص إنمائية للبلدان الفقيرة“. (A/60/PV.5)

وواصل قوله إن البلدان المتقدمة النمو يجب عليها أن تدرك أن القيام بجهد إضافي ليس منصفا فحسب ولكنه ضروري تماما أيضا.

ومما يزيد من التأكيد على تلك الضرورة التصور – المعترف به عالميا الآن – أن قضية التنمية مرتبطة ارتباطا جوهريا بالسلام والأمن الدوليين. يجب القيام بالمزيد لتشجيع وتسهيل التعاون فيما بين البلدان النامية نفسها. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يحل محل أشكال تقليدية من التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ولكنه يكمله. وطرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب تسفر في أغلب الأحيان عن حلول أكثر وفاء بغرض التصدي للتحديات المتعلقة بالتنمية، بالنظر إلى أن تلك التحديات تواجهها أغلبية البلدان النامية. بيد أن من اللازم توفير مزيد من الموارد لضمان أن يكون في الإمكان توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب – وهو التعاون الذي هو ميدان نام – بما يكفي لضمان بلوغ درجة تسمح بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي السعي إلى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية يجب علينا أيضا أن نركز انتباهنا على التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا، كما تنص الوثيقة الختامية على ذلك. والإجراءات الدولية في ذلك المجال يجب أن ترمي إلى أن يضمن الوصول المحسن إلى المعرفة العلمية وأن تنقل إلى البلدان النامية التكنولوجيات التي يمكن ماليا الوصول إليها والتي تكيف مع ظروف تلك البلدان، وبخاصة في حالة أقل البلدان نموا. وتنظر البرازيل الآن في تنظيم محفل البرازيل – أفريقيا التكنولوجي، الذي يكون مفتوحا لمشاركة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، والذي يرمي إلى تشجيع المشاريع التعاونية في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتعليم.

وفيما يتعلق بتشجيع السلام والأمن فإن بلاء الإرهاب تهديد يلحق الضرر بالمجتمع الدولي برمته. هذه الأعمال التي لا مبرر لها تجعل ضحايا لها المواطنين الأبرياء في البلدان الثرية والفقيرة على حد سواء، ليس فقط على نحو مباشر – عن طريق الموت والتدمير اللذين تسببهما الهجمات نفسها – ولكن على نحو غير مباشر أيضا، عن طريق التهديد بتقويض منجزات مجتمعاتنا في تشجيع وحماية حقوق الإنسان.

يؤيد وفد بلدي جهود الأمين العام لوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية مشتركة للتصدي لهذا الخطر وفقا للمبادئ والمعايير الواردة في قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمتفق عليها دوليا. ولا يزال الأمل يراودنا في أن يكون بإمكان الجمعية العامة أن تتوصل إلى اتفاق على اتفاقية شاملة ضد الإرهاب حتى لو كان التعريف الدقيق للإرهاب مستعصيا علينا.

وستكون مهمة رئيسية ماثلة أمامنا، وهي تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي. في الوثيقة الختامية منصوص من جانب قادتنا على إنشاء لجنة لبناء السلام لملء الفراغ المؤسسي القائم حاليا بين منظور السلام والأمن ومنظور التنمية في التعامل مع الحالات. ومن الطبيعي أن المنظورين مترابطان. الآن يجب علينا أن ننشئ المكتب التنظيمي الدائم للجنة وأن ننتخب أحد أعضائه ابتغاء الوفاء بالموعد الزمني لجعل اللجنة عاملة بنهاية هذه السنة. في النظر في تكوين اللجنة، يجب على الجمعية العامة أن تحرص على عدم تقليص مشاركة البلدان المنتمية إلى العالم النامي، وخصوصا ونحن نؤدي فعلا دورا متزايدا في هذا المجال.

وقرر قادتنا السياسيون أيضا إنشاء مجلس لحقوق الإنسان وكلفونا، تحت التوجيه المقتدر من رئيس الجمعية العامة، بإجراء مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة بغية تحديد ولاية المجلس وطرائقه ووظائفه وحجمه وتكوينه وعضويته وأساليب وإجراءات عمله. وكتدبير يهدف إلى تدعيم هياكل وآليات المنظمة في مجال حقوق الإنسان، من اللازم إنشاء ذلك المجلس على أساس مبادئ العالمية والحوار واللاإنتقائية. وفي هذا الصدد، علينا أن نحرص أيضا على عدم إنشاء مجلس يكون من الصغر بحيث يمكن أن ينال من القدرة على ضمان التمثيل المتوازن والوافي بالغرض لكل النظم القانونية أو حضور بلدان من العالم النامي تكون فيها مسألة حقوق الإنسان بالغة الحساسية في نظر الحكومات وعموم الناس.

كما أن علينا أن ندعم ونكيف الهياكل الحالية للمنظمة وأن نجعلها حديثة. والبرازيل مهتمة غاية الاهتمام بعملية إنعاش الجمعية العامة. كم أننا بحاجة إلى الجمعية العامة أكثر من ذي قبل لتوفير القيادة والتوجيهات السياسية للمنظمة في مجموعها. وستعيد الجمعية إرساء مركزيتها في عمل المنظمة بالاضطلاع بنجاح بالمهام الموكولة إليها من طرف الجمعية بكامل هيئتها.

ويجب أن يستعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي نشاطه ودوره المؤثر. يجب أن يكون محفلا للنقاش وتحديد الأساس المشترك فيما بين أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر والحكم الرشيد والحد من التباينات التي زادت من حدتها عملية العولمة. وكما جرى الاعتراف بذلك في الفقرة ٥٣ من الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) يعتبر الإصلاح المبكر لمجلس الأمن ''عنصرا أساسيا في الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة'' إننا جميعا مقتنعون بضرورة جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية.

وكما ذكر السفير سلسو أموريم، وزير الخارجية البرازيلي، في الجلسة التاسعة عند افتتاح المناقشة العامة:

> ''وفي هذه المرحلة التاريخية، لن يكون هناك مغزى لأي محاولة لإصلاح مجلس الأمن إلا إذا كانت تشمل التفكير في زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، مع إدراج البلدان النامية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في هاتين الفئتين. ولا يمكن أن نقبل إدامة هذه التفاوتات التي تتناقض مع روح تعددية الأطراف ذاتها''.

إننا واثقون بأن كل من يهتمون حقا بالإصلاح الحقيقي للمنظمة، وهم يشكلون الأغلبية الساحقة من الأعضاء، سيواصلون سعيهم لتحقيق توسيع مجلس الأمن. ومن الجلي للجميع أنه لن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة إلا بذلك.

فيما يتعلق بالإصلاح الإداري، إننا مقتنعون بأنه يجب أن تكون الأمانة العامة كفؤة وفعالة ومساءلة. ينبغي أن يعمل موظفوها في ثقافة من الشفافية والمساءلة والنزاهة وطبقا لحكمَي المادة ١٠٠ من الميثاق. كما يجب إيلاء الاهتمام اللازم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل على جميع المستويات عند تعيين الموظفين. ويجب تحسين التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة على سبيل الاستعجال في مكافحة الجوع والفقر – أول هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وسياسات المشتريات يجب أن تتضمن، على نحو أكثر توازنا، موردين من كل المناطق، وخصوصا البلدان النامية. كما تؤيد البرازيل تعزيز الرقابة في الأمم المتحدة بضمان الاستقلال التشغيلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وأخيرا، يجب أن نشير إلى أن إحدى الثغرات الكبيرة التي تتضمنها الوثيقة النهائية هي بالطبع إغفال التطرق إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق، مما أدى إلى تلك النتيجة المؤسفة، علينا أن نؤكد أن هذين البندين كليهما ما زالت لهما الأولوية الأولى بالنسبة للبرازيل والمجتمع الدولي وأنهما يتطلبان إيلاء المزيد من الاهتمام من جانب المنظمة. كما أن تقديم التوجيهات في هذا الصدد تحد ملح آخر يواجه الجمعية العامة في دورتها الستين.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/60/1) وأن أثني عليه نظرا للعمل الممتاز الذي قام به.

كما أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين وأن أعرب عن تصميمي على العمل معه بشكل وثيق من أجل تحقيق أهداف المنظمة. إنه يتمتع بالفعل بكامل ثقة ودعم بعثة بلدي.

بما أن تركيا تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي هذا الصباح، سأكتفي بإبداء ملاحظات معينة بشأن موضوع محدد، وهو الإرهاب.

بادئ ذي بدء، نؤمن بأن الاستهداف والقتل المتعمد، ليس للمدنيين وغير المقاتلين فحسب، ولكن أيضا للأفراد العسكريين والأمنيين، لا يمكن لأية قضية أو تظلم أن

يبرراه أو يضفيا عليه الشرعية. أود أن أؤكد على ذلك مرة أخرى. كما شهدنا ذلك مرارا، الإرهاب تهديد يواجه صميم وجود الأفراد والأمم والحضارة الإنسانية بأكملها. الإرهاب وسيلة من وسائل القمع التي تهين الفرد وتعيق تطور الإنسانية. إنه انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، وللحق في الحياة في المقام الأول. وعليه، فإنه يجب إدانة كل الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بوصفها إجرامية وغير مبررة في أي ظرف من الظروف، بغض النظر عن دوافعها. لا يمكن الاستناد إلى أي اعتبار لتبرير الأعمال الإرهابية.

وإن تركيا، بوصفها بلدا عانى من الإرهاب، لطالما أشارت إلى الطبيعة الحاسمة لهذا المشكل ونبّهت المجتمع الدولي إلى وجود هذه الآفة. الإرهاب مشكل يعم المجتمع الدولي بأكمله، فلا أمة يمكن أن تعتبر نفسها في مأمن منه.

وتتقيد تركيا تقيدا تاما باستراتيجية الأمين العام ذات الركائز الخمس الرامية إلى مكافحة الإرهاب. كما نرحب بالتنديد الواضح من جانب نتائج القمة العالمية بالإرهاب (القرار ١/٦٠). وإننا مستعدون للعمل مع الآخرين خلال الدورة الستين بغية إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

السيد أتشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري للطريقة التي كان الرئيس يدير بها أعمالنا. وبيانه الذي أدلى به لدى اختتام المناقشة العامة يعكس على النحو الملائم المزاج الذي كان سائدا خلال مداولات الجمعية.

أود أن أعرب عن شكرنا الخالص للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/60/1). وقد جاء التقرير شاملا ومتعرضا لمجموعة واسعة من المسائل، بما فيها السلام والأمن والتنمية وإصلاح الأمم المتحدة وإدارتها ومسائل دولية أخرى تهمنا كلنا كثيرا.

وقد انعكس الكثير من هذه المسائل المهمة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا رغم أنه سيستمر التفاوض بشأن الكثير منها. وعلى الرغم من كون الوثيقة الختامية ليست وثيقة مثالية، فإنها تعكس بصورة صحيحة أمل الإنسانية وتطلعاتها إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية، كما أنها تعيد التأكيد على التزامنا بتحقيق تلك الأهداف بطريقة محددة زمنيا.

ويجب أن يوفر المجتمع الدولي المزيد من الدعم للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، بغية مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يبدأ هذا الدعم بالتنفيذ الأمين للالتزامات المتفق عليها وزيادة توسيع نطاق المساعدات الإنمائية، ووصول تلك البلدان إلى الأسواق وإعفائها من الديون.

وتشدد الوثيقة الختامية بصورة قاطعة على أن الإرهاب هو أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ونيبال تشارك المجتمع الدولي إدانته للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أياً كان مرتكبوه وأينما ارتكب، ولأي غرض كان، كما ورد في الوثيقة الختامية.

ونيبال، ضحية الإرهاب الأخرق لما يزيد على عقد، تؤيد مكافحة الإرهاب بكل حزم وبشكل جماعي وشامل. ونؤيد التبكير بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ونقدر الاهتمام المستمر من جانب الأمين العام بالحالة الصعبة التي تعانيها نيبال حالياً. وفي هذا الصدد، نود أن نلفت الانتباه إلى الإشارة التي وردت في تقرير الأمين العام عن الحكم الدستوري في نيبال. ونود أن نوضح أن الإشارة في التقرير إلى الحكم الدستوري تحديداً لا تعكس الواقع فعلاً. فجلالة الملك هو حارس دستور ١٩٩٠ في مملكة نيبال. وهو دستور نشط ومفعم بالحيوية. والخطوات

التي اتخذها جلالة الملك في ١ شباط/فبراير وبعد ذلك التاريخ قد استرشد فيها بالالتزام الدستوري لجلالته بصفته رئيس الدولة لضمان أمن الدولة ووحدة أراضيها، وتهيئة مناخ يفضي إلى تنشيط الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب وسيادة القانون، الذي عطلته أعمال العنف والإرهاب والفساد الراهنة.

ونيبال ملتزمة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. ونؤكد على التزامنا القوي بتنفيذ الصكوك المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإنشاء مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نيبال هو تجسيد لرغبتنا في حماية حقوق الإنسان بموجب التزاماتنا القانونية الدولية، رغم أن احترامنا لتلك الحقوق يرسخ في ثقافتنا وقيمنا الأخلاقية العريقة.

ونرحب بالمساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي لصالح النازحين داخلياً في نيبال.

وترحب نيبال أيضاً بقرار إنشاء لجنة بناء السلام لمساعدة البلدان التي تتعافى من الصراع. ونود أن تضم هذه اللجنة تمثيلاً ملائماً للبلدان المساهمة بقوات وأن تتحدد أساليب عملها بوضوح أكبر.

ونحن نعتز بمشاركتنا المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٨. وتحظى قوات حفظ السلام من نيبال بتقدير المجتمع الدولي لما تتسم به من تفان وانضباط واحترافية.

وتحتفل نيبال هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لعضويتها في الأمم المتحدة. وتعرب نيبال عن خالص تقديرها للأمم المتحدة على إسهاماتها القيمة في تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية.

إننا نرى أن صفقة الإصلاحات التي عبر عنها تقرير الأمين العام والتي سوف توافق عليها الجمعية هذه ستساعد على إعطاء الأمم المتحدة القوة اللازمة لمواجهة تحديات عصرنا.

السيد تورو خيمينيث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يأخذ الكلمة في الجمعية العامة لكي يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/60/1).

ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به وفد جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونود أن نؤكد على دعم بلادنا وتعاونها مع الأمم المتحدة في ما تقوم به من جهود وأعمال. واليوم، فإن خطط إصلاح الأمم المتحدة تنطوي على تهديد خطير لمستقبل هذه المنظمة، بسبب المقترحات التي قدمها من يعتبرون الأمم المتحدة أداة لخدمة المصالح البحتة للولايات المتحدة وحلفائها. وهم يرون أن الأمم المتحدة قطعة من النظام الاستعماري الجديد الذي يريدون إقامته في العالم، والذي يسمح لهم بإعادة تنظيم وتقسيم الأسواق ومناطق النفوذ، ومن ثم تحقيق الهيمنة الإمبريالية، واستغلال المؤسسات المتعددة الأطراف التي تفتقر إلى أي مضمون وتدير ظهرها للشعب وتعمل ضد مصالحه. وهذا المخطط من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الخلل العميق القائم في العالم بالفعل، لأنه يضيف آليات جديدة للتدخل والإخضاع – وخاصة من خلال تقوية مجلس الأمن – لاستخدامها في تقويض سلطة الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة بدعوى مكافحة الإرهاب.

وفنزويلا تؤمن بأنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة المنظمة الديمقراطية الرئيسية في مجتمع دولي ديمقراطي يحظى بالدعم في تنميته الاجتماعية – الاقتصادية. ونرى أن تعددية الأطراف ينبغي أن توفر الآلية والمنتدى لإقامة عالم من التعاضد يتمتع بالاستقلال والسلام وتعددية الأقطاب.

وينبغي أن نهتدي في عملنا الدولي بحتمية النهوض بالتعاون الدولي بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، على أن الهدف الأساسي يتمثل في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وهو ما يعرقل حق شعوبنا في تقرير مصيرها ويشكل تهديداً خطيراً لاستقرار الدول ديمقراطياً.

وترى فنزويلا أن تلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية متماسكة لإدماج الشعوب وتمكينها، وعن طريق حكومات ديمقراطية حصيفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشعوبها، التي ينبغي أن يكون لها الدور المشارك الرئيسي في كل القرارات السياسية الجماعية وعلى كل المستويات. وتطبيق هذه السياسات يتطلب تعبئة مكثفة للموارد من أجل التنمية والتنسيق بين البلدان النامية، وتضافر الجهود بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، لأن الأخيرة هي التي تتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية عن إقامة عالم جديد تكمن أولويته القصوى في تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. واتخاذ إجراءات للقضاء على الفقر – وبالتالي الحد من الظلم – سيكون بمثابة إرساء الأساس لنظام عالمي جديد وإنساني وعادل. والأمر البعيد كل البعد عن الدعوة المخلصة إلى أن تضطلع هذه المنظمة بالمهمة الإنسانية النبيلة التي شرحتها، والتي نلتزم بها جميعاً، هو ذلك المشهد الحالك لإصلاح الأمم المتحدة حالياً والنتيجة النهائية للاجتماع العام الرفيع المستوى.

إنني أشير في هذا الصدد إلى الوثيقة الختامية التي قدمت في هذه الجمعية، والتي جاءت معيبة لانتهاكها للقانون العالمي القائم على مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ولذلك، يؤكد وفدي مرة أخرى على تحفظ رئيسنا فيما يتعلق بوثيقة تعتبرها جمهوريتنا باطلة ولاغية في سياق المفاوضات المقبلة، كما أشار في هذه الجمعية.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يعكس بصورة هزيلة الحالة المزرية التي يبدو عليها العالم وهذه المنظمة العالمية المطالَبة بفرض احترام القيم الأساسية التي يكرسها ميثاقها في وجه العمل المهلك الذي يؤدي يوما بعد يوم، وبصورة متسارعة، إلى تدمير البشر والكائنات الحية والبحار والمياه والأرض المنتجة – وكلها عناصر داعمة لحياة البشر على هذا الكوكب. إن هذا العمل المهلك يقودنا جميعاً إلى دوامة الدمار، بلا أمل في الإفلات منها.

وللأسف، عندما نفكر في تلك الحالة يغمرنا الأسى لأن منظمة مثل الأمم المتحدة يبلغ رضوخها وانحناؤها تحت وطأة رضائها عن ذاتها، حد إشادتها بحالتها المخزية على طريق العار.

لقد بذلت فنزويلا جهودا كبيرة لمكافحة الفقر – كما يتجلى لكل من ينظر بعيون محايدة – رغم الأعمال غير الوطنية والتخريبية التي ترمي من عام ٢٠٠٢ فصاعدا إلى تقويض الاستقرار الديمقراطي في بلدي وما زالت تُرتكب بدعم مالي من منظمات غير حكومية تساعدها حكومة الولايات المتحدة.

وفي ذلك الصدد، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تسجل رفضنا لطريقة الأمم المتحدة في وضع مؤشرات وأساليب معالجة وتقييم البيانات الإحصائية التي تقيس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا نوافق على الشكل أو الأسلوب الذي عرضت به المعلومات في تقرير الأمين العام أو فحواها. ولا نوافق على الانحياز النقدي لمؤشرات قياس الفقر المرتبطة بالدولار التي لا تسمح لنا بالقياس الكمي لنتائج السياسات العامة التي تعالج ذلك الموضوع بأسلوب شامل.

ومن نفس المنطلق، لا توجد طريقة لوصف نطاق السياسات الاجتماعية، والمهمات الاجتماعية تحديدا، ولا وصف الدور الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة والإنسانية والنابعة من الداخل التي تُسهم في تحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية. ونحتج على معالجة الإحصاءات والمنظور المنهجي الذي لا يمكّن من النظر في الحقائق الواقعة الاجتماعية – السياسية المحددة والفعلية في فترويلا، أو أي بلد آخر.

وفي حالتنا، فإن الأحداث التي وقعت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ – بدءاً بالانقلاب في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وحتى دحر محاولة استيلاء المصالح النفطية على السلطة في عام ٢٠٠٣ – كانت عنصرا أساسيا عكس مسار ما كان حتى ذلك الحين اتجاها إيجابيا في البلد صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نقارن حالتنا بحالة آسيا منذ أصابها السونامي ونتساءل عما إذا كان ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تشير في تقريرها المقبل إلى ذلك الواقع التاريخي، الذي من المؤكد أنه سيعطل النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة خلال الفترة قيد النظر. وبالنسبة إلى بلدنا، كانت أحداث عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ مماثلة للسونامي.

أخيرا، نود أن نقول إن اقتراح إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان ومعه فكرة الانتقال التبسيطي من لجنة حقوق الإنسان الحالية لن يحلا المشاكل القائمة. فنحن لسنا إزاء مشكلة دلالات لفظية – مصطلحات أو هياكل أو إجراءات. فأية إصلاحات مقترحة للجنة حقوق الإنسان ينبغي بالضرورة صياغتها بحيث تحدث تغييرات سياسية جذرية، وينبغي لها بالطبع أن توسع عضوية اللجنة.

السيد بلينغا ايبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره التحليلي الممتاز عن أعمال المنظمة. فذلك التقرير يقدم لنا استعراضا متعمقا جدا لجميع جوانب نشاط الأمم المتحدة وقدرا كبيرا من المعلومات عنها. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وسنستفيد في مداولاتنا كثيرا من التقرير، وكذلك من الوثيقة الختامية التي اعتُمدت لدى ختام الاجتماع العام الرفيع المستوى مؤخرا.

في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، يشير الأمين العام إلى تحسن معظم الحالات خلال العام المنصرم. ولكنه يشير أيضا إلى أن حالات أخرى قد تدهورت للأسف. وما كان حاسما في تحسين مناخ السلام هو العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، إلى جانب التصميم السياسي لأطراف الصراع على الوفاء بالتزاماتها، وتصميم جهات فاعلة مهتمة تستخدم كل نفوذها لتسوية الحالة. ويتفق وفد بلدي مع ذلك التحليل. وأود أن أثني على كل أنشطة الأمم المتحدة التي تقوم بها في شتى أنحاء العالم لمنع نشوب الصراعات وإحياء السلام وحفظه وتوطيده. وفي ذلك الصدد، نشجع أطراف الصراعات الدائرة على إظهار الإرادة السياسية لتسوية خلافاتها سلميا والاستفادة من المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

ترحب الكاميرون بالمساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة إلى أفريقيا. وكما أشار الأمين العام، فإن إجراء انتخابات موثوق بها قد أصبح اليوم عنصرا أساسيا في استعادة السلام وتوطيده، وكذلك في منع نشوب الصراعات. وتشجع الكاميرون المنظمة على مواصلة العمل بهذا النهج وستواصل من ناحيتها تأييد إدراج الدعم الانتخابي في ولايات عمليات حفظ السلام وفي الاتفاقات السياسية التي تُبرم في بلدان تمر بصراعات أو بلدان خارجة من صراعات وتمر بمرحلة الانتقال السياسي.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، بشكل أكثر تحديدا، يؤيد وفد بلدي تعزيز القدرات الأفريقية في هذا المجال، بوسائل منها التعاون مع المنظمات الإقليمية. وينبغي بالضرورة لبناء القدرات هذا أن يشمل إنشاء فرق أفريقية

وتحسين قدرتها على الاستجابة السريعة في الميدان. وفي الحقيقة فإن استقلال أفريقيا في مجال حفظ السلام ضروري. إنه جزء من قائمة احتياجات أفريقيا الخاصة في مجالي السلم والأمن.

في مجال التعاون من أجل التنمية، وفيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الخاصة، يدعو الأمين العام إلى دعم دولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وخلال الدورة الحالية سيتم النظر في تقرير الأمين العام، الذي يضع توصيات بشأن طريقة حشد هذا الدعم، وسيقدم وفد بلدي آنذاك تعليقات مضمونية بشأن هذا البند.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ستكون محركا قويا لتنمية أفريقيا إذا تم تخفيف الدين الأفريقي أو حتى إلغاؤه، وإذا زادت المساعدات زيادة كبيرة، وإذا تم تحفيز النمو ومكافحة الفقر من خلال المشاركة المنصفة في التجارة العالمية.

وقد رحبت الكاميرون مع الارتياح بإعادة تأكيد إلغاء ١٠٠ في المائة من ديون عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي. ونعتقد بأن هذا التدبير واعد وينبغي أن يشمل بلدانا إضافية على وجه السرعة. وفي هذا السياق، فإننا نعلق آمالا كبيرة على الاجتماع الذي سيعقد في نهاية هذا الأسبوع في لندن.

لقد أحاط وفدي علما بمضمون الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وقد تناول الأمين العام في تلك الفقرة تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الإقليمي بين الكاميرون ونيجيريا. وأود أن أعرب عن تقدير وامتنان بلدي للأمين العام على مساعيه الحميدة وعلى الاهتمام المستمر الذي أبداه بتنفيذ ذلك الحكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على تصميم الكاميرون الأكيد، والواقع أن التقرير أشار إلى ذلك، على ''المضي قدما بالعملية وفقا لحكم محكمة العدل الدولية''.

ونرحب بقرار الأمين العام بأن يبلغ عن عمله فيما يتصل بهذا النزاع في الجزء من تقريره المكرس لمنع نشوب الصراع ولاستعادة السلام.

وتود الكاميرون أن تعيد التأكيد على المقترح الذي قدمته في هذه القاعة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خلال المناقشة العامة. إن بلدي، كما يتذكر الأعضاء، أكد على الحاجة إلى الإبلاغ الكامل للدول الأعضاء ومجلس الأمن والجمعية العامة عن حالة تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية، تماما كما تبلغ تلك الهيئات بأنشطة المحكمة في كل عام.

إن تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية – والمحكمة ليست مسؤولة عن هذا التنفيذ – تبقى أهميته أساسية بالنسبة للسلم والأمن، لأن النزاعات لا تنتهي، ولا تعتبر منتهية، إلى أن ينفذ حكم المحكمة تنفيذا كاملا.

إن الحالة الناجمة عن عدم تنفيذ حكم، على مدى فترة طويلة، يمكنه أن يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين. ولذلك يعتقد بلدي أن الأمين العام يجب أن يبلغ مجلس الأمن بالتفصيل وبصورة اعتيادية عن حالة الأحكام الصادرة عن المحكمة، وأن يبلغ الدول الأعضاء في تقريره إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة، سواء كانت المنظمة أو لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بعملية التنفيذ.

ونعتقد أن جميع الدول ينبغي إبلاغها بالعمل الجاري لتحقيق السلام لكي تتمكن من مساعدة زعماء القضية المعنيين وإسداء النصيحة لهم.

السيد الرئيس، نأمل أن يكون طلبنا مشمولا في إجمالكم لنتائج هذه المناقشة. وإذا كانت المسؤولية عن السلم والأمن الدوليين تقع فعلا على عاتق كل دولة عضو، فإن

تنفيذ أحكام المحكمة – الأحكام التي تسهم في ذلك – لها نفس المستوى من الأهمية.

في الختام، تؤيد الكاميرون نداء الأمين العام بالتأمل أثناء الذكرى الستين للأمم المتحدة في السبل التي يمكن لنا بها أن نضطلع بشكل أفضل بواجباتنا ومسؤولياتنا. وما زلنا على اقتناعنا بأنه بدون دعم وتعاون الدول الأعضاء، لن تكون الأمم المتحدة قادرة على التصدي لتحديات القرن الجديد ولا الوفاء بتوقعات شعوب الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المتضمن في الوثيقة A/60/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الانتهاء من النظر في البند ١١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.